تراثنا حمال أوجه

فاطمة الفقيه

منذ عدة سنوات كان الخلاف على أشده في الكويت حول حق المرأة في الترشيح والانتخاب للمجلس البلدي ومجلس الأمة، حدث أن تابعت حوارا بين شيخين كان أحدهما يدعم حق المرأة والآخر ضد فكرة الترشيح بتاتا، ظللت أجيل رأسي بين الطرفين وكل منهما يتحدث بحجج قوية من الموروث الإسلامي المليء بكل شيء، فقال أحدهم ما أفلح قوم ولوا عليهم امرأة وأجاب الآخر بأن بلقيس أفلحت وفرعون وكبار قوم لوط لم يفلحوا، وقال أحدهم شاوروهن وخالفوهن، وقال الآخر خذوا نصف دينكم من هذه الحميراء وأخذ الرسول صلى الله عليه وسلم بمشورة أم سلمة في فتح مكة، وهكذا استمر تاريخنا العجوز يتنقل ببضاعته بين الاثنين يمد هؤلاء وهؤلاء بتفان حتى انتهت الحلقة دون أن يحسم الأمر.

وفي حوار آخر حضرته بين شاب عربي مع آخر أمريكي عن الإسلام بهدف إقناعه بدخول الإسلام وبعد عرض رائع عن ديننا أنهى حواره قائلا ولكن يجب أن تفكر قبل أن تنطق الشهادتين لأنه في حال ارتدادك سوف تعاقب بالقتل وهو حكم المرتد، هنا قفز عربي آخر كان يدعم الحوار وبرغبة في تغيير المعلومة وتخفيف حدة الوعيد قائلا هذا ليس صحيحاً فالله سبحانه وتعالى يقول: فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر. ويقول: لا إكراه في الدين قد تبين الرشد من الغي. لم يسكت الآخر وكال له الأدلة واستمر الجدال بينهما وأنا أتفرج لا أعرف من منهم أصدق وأردد يا مثبت العقل والدين يا رب.

ونفس الموقف يتكرر حتى متبني الأصولية المتطرفة التي تصنف كل ما عداها بالكفر وتنادي بتفجيره ويقابلها مفهوم التعايش السلمي بين المعتقدات فكلهم له حجة وبراهين وهذه الازدواجية تصل لأدق التفاصيل في حياتنا، فالمسيحيون أصحاب الثالوث "يصنفون كفارا" ويحرم الزواج منهم لكن رجالنا يتزوجون بالمسيحيات وهم قريرو الأعين لأنهن من أهل الكتاب وهكذا كلما اصطدمنا بمعضلة أخلاقية تشريعية اجتماعية أدرنا ظهورنا للخلف وغصنا في بطون أمهات الكتب العتيقة التي تحمل كل لون وحسب حاجة السوق لتبث بيننا المزيد من الفرقة حتى وصلنا لوضع لا يمكن تعليله.

وللإنصاف نقول إن الضرر قد لا يكون من الموروث بذاته بل منا نحن حيث عطلنا عقولنا واتهمناها بالقصور واستبدلناها بالنكوص للوراء بحجة أنه لا يمكن تطبيق ديننا دون الرجوع للتاريخ ولهذا استبدت بنا سلطة الماضي المتناقض وأصبحت فوق المساءلة والنقد وجعلت فتيل الخلاف مستمر الاشتعال والبقاء فيه للأقوى والنتيجة المسلمون سنة وشيعة يكفرون ويقتل بعضهم بعضاً والمرأة المسلمة في وضع لا تحسد عليه غير قادرة على نيل حقوقها لأنها مكبلة بأحكام عفا عليها الدهر، والطفل لا حقوق له ولا حماية. وأما العقل العربي ككل فهو مصاب بأزمة انفصام جعلته غير قابل للمعاصرة فنحن في واقع الأمر لا نعيش اللحظة الآنية بل نحن موجودون في زمن قديم لا علاقة له بالمشهد الذي نحياه، ولو أننا استعملنا عقولنا لعرفنا أن ما حواه التاريخ كان جهد غيرنا الفكري وقد نفعهم في ذلك الحين وجاء دورنا في أن نفكر كما فكروا ونستنتج كما استنتجوا ونقنن ونشرع كما فعلوا بما يناسب معطيات عصرنا وأن نجعل علاقتنا به مجرد فهمه في إطاره الزمني وفطم أنفسنا من بعض مدده وتركه يرقد بسلام في ذمة الله.

وهذا لا يعني أننا سنصبح بلا ماض وبالتالي بلا حاضر كما يردد أنصار التراث لأن هذا المفهوم مستحيل برأيي فلا يوجد على وجه الأرض أمة من العدم فكل أمة لها ماض لا يمكن تغييبه لكن من المفروض أن نبقيه في حدود صلاحياته دون سلطة تنفيذية وننزع سلاح التقديس المتسلط الذي يسجن الإنسان بداخله.

* نقلا عن جريدة "الوطن" السعودية

ملك البحرين يوجه كلمة بمناسبة العيد الوطني

المنامة / العمانية:

أكد الملك حمد بن عيسى ال خليفة ملك مملكة البحرين ان بلاده احتضنت قيم التعددية والتعايش على امتداد تاريخها الحضاري والإنساني مما جعلها تقدم نموذجا حيا في عالم هو أحوج ما يكون الآن إلى السلام والأمن والإخاء والتعاون والابتعاد عن نزعات الشر والتعصب والكراهية وإشعال نيران الحروب.

وقال في كلمة ألقاها صباح أمس بمناسبة العيد الوطني الخامس والثلاثين لمملكة البحرين وعيد الجلوس السابع ان في بلاده // من الأسرة الإسلامية أسمح المذاهب ومن الأسرة الإنسانية أشمل الأديان ويمثل تعايشها السمح في البحرين ملتقى رحبا لأنبل المشاعر وهذا التنوع الإسلامي الإنساني الخصب هو ما جعل البحرين كبيرة بأهلها وكبيرة بنموذجها الحي الذي تقدمه.

وتحتفل مملكة البحرين الشقيقة أمس بعيدها الوطني الخامس والثلاثين كما تحتفل اليوم السابع عشر من ديسمبر بعيد الجلوس السابع وقد حققت انجازات متواصلة وشاملة في مختلف المجالات بقيادة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل مملكة البحرين الذي قاد البلاد بحكمة بالغة وروية عصرية .

وطوال مسيرتها تولى مملكة البحرين اهتماما ملحوظا بالإنسان البحريني وتنمية قدراته باعتباره ركيزة التنمية الشاملة وغايتها ملتزمة في ذلك بتوفير سبل العيش الكريم لأبنائها وتقديم العناية الكاملة لهم صحيا وتعليميا واجتماعيا وتدريبيا ووظيفيا وثقافيا ورياضيا في إطار من المساواة والعدالة الاجتماعية وتقوم المؤسسات الصحية البحرينية بتقديم خدمات صحية حديثة من خلال ٩ مستشفيات حكومية و٦ مستشفيات خاصة وعشرات المراكز والعيادات الصحية مع توافر كوادر طبية وفنية وطنية متميزة محققة العديد من الانجازات من أبرزها ارتفاع متوسط العمر المتوقع للمواطن البحريني إلى ٧٤٫٨ في عام ٢٠٠٥ وتوافر الخدمات الصحية الأولية والعقاقير الطبية للسكان بنسبة ١٠٠ في المائة .

وفي المجال التعليمي شهدت مملكة البحرين نهضة تعليمية حديثة في ضوء توافر كوادر بشرية مـ تميزة وأبنية ووسائل تعليمية ومناهج عصرية مكتبات متطورة وتنفيذ مشروعات تطويرية من أبرزها مشروع / جلالة الملك حمد لمدارس المستقبل / والارتقاء بدور التعليم الجامعي في إطار الدور الملموس لجامعتي البحرين والخليج العربي / ووجود سبع جامعات خاصة والعديد من الكليات المتخصصة فضلا عن تمتع المملكة بسمعة دولية طيبة ممثلة في عضوية المجلس التنفيذي لمنظمة (اليونسكو) اعتباراً من ١١ سبتمبر ٢٠٠٣,

وحققت مملكة البحرين تنمية اقتصادية حديثة ومتنوعة على أسس صلبة ومتطورة تمكنت البلاد من خلالها من تبوء مكانة مرموقة كمركز تجارى ومالي وسياحي رئيسي في المنطقة حيث تحقق ذلك في إطار إطلاق روح المبادرة الفردية والتحرر الاقتصادي سعيا نحو تشجيع القطاع الخاص وجذب الاستثمارات الأجنبية تعزيزا للنمو الاقتصادي وتنويع مصادر الدخل القومي إلى جانب الالتزام بمبادئ العدالة الاجتماعية

والقانون والإفصاح والشفافية في التشريعات والإجراءات في ظل ما يواجهها من تحديات تتعلق بصغر مساحتها ٧١١٫٩ كيلومتر مربع ومحدودية مواردها الطبيعية وكثافتها السكانية العالية ٩٩٣ فردا في الكيلومتر المربع .

وجاءت البحرين كثانى أقوى اقتصاديات المنطقة حققة نموا اقتصاديا حقيقيا بلغ ٧٫٨ عام ٢٠٠٥ في ضوء ارتفاع الناتج المحلى الاجمالي إلى ٣٫٥ مليار دينار الأمر الذي ينعكس ايجابيا على المستوى المعيشي للمواطن لاسيما في ظل ارتفاع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالي إلى أكثر من ٤٨٢٤ دينارا عام ٢٠٠٠ كما انها من أكثر الاقتصادات الخليجية تنوعا في ضوء ارتفاع مساهمة القطاعات غير النفطية بنسبة ٨٩ في المائة كنسبة من اجمالى الناتج المحلى عام ٢٠٠٥ وفي مجال اهتمامها بالقطاع الخاص وتفعيل دوره تحرص مملكة البحرين على إعطاء القطاع الخاص دورا أكبر في قيادة التنمية الاقتصادية ورفع مساهمته في إجمالي الناتج المحلى التي بلغت ٤٣ بالمائة.

وحققت مملكة البحرين انجازات مشهودة في مجالات الديمقراطية والتطوير السياسي باعتبارها محور المشروع الوطني للتطوير والتحديث في إطار صيانة الحقوق والحريات الأساسية والفصل بين السلطات وتعزيز المشاركة الشعبية..وجاء تأسيس المجلس الوطني في إطار ما عرف بنظام المجلسين من خلال إنشاء برلمان منتخب إلى جانب مجلس للشورى الذي يعين أعضاءه من أصحاب الخبرة والاختصاص تأكيدا لهذا الاتجاه إلى جانب تأسيس المجالس البلدية وإجراء الانتخابات النيابية والبلدية في ٢٥ نوفمبر٢٠٠٦ وهى الثانية من نوعها منذ عام ٢٠٠٢ .

وفي إطار جهودها في ترسيخ حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية والمساواة بين المواطنين دون تمييز بسبب العرق أو اللغة أو الدين أو الجنس أو الرأي أسست البحرين التي لها سجل متميز في هذا الجانب العديد من الجمعيات الأهلية لضمان ومراقبة حقوق الإنسان كما انضمت إلى الاتفاقيات والمواثيق الدولية الحقوقية في هذا الشأن وفي مجال الأمن والدفاع تتبنى مملكة البحرين إستراتيجية أمنية قائمة على تشديد إجراءات حفظ النظام والأمن العام إلى جانب العدالة في تطبيق القانون مهتمة في الوقت ذاته بتطوير قدرات قوة دفاع البحرين ورفع جاهزيتها العسكرية والقتالية باعتبارها ركيزة الأمن والتنمية وقد حرصت البحرين في هذا الإطار على تنفيذ قوانين محلية ودولية لمكافحة غسيل الأموال والإرهاب والمخدرات وكافة أشكال الجريمة المنظمة إلى جانب إصدار مراسيم بقوانين العقوبات وغيرها فضلا عن الانضمام إلى التشريعات والمعاهدات الدولية ذات الصلة وأهمها .. اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية والاتفاقية العربية لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية ومعاهدة منظمة المؤتمر الإسلامي لمكافحة الإرهاب الدولي واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة غير الوطنية والبروتوكولين المكملين لها والاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب .

وكانت المرأة البحرينية شريكا فاعلا في مسيرة التنمية وفي صنع واتخاذ القرار متقلدة العديد من المناصب الرسمية من أبرزها وزيرتان للصحة والشئون الاجتماعية وسفيرة ورئيسة جامعة وعضوه بالهيئة الاستشارية الخليجية و٦ عضوات في مجلس الشورى ووكيلات وزارة وغيرها وحوصت القيادة البحرينية على تهيئة البيئة التشريعية المناسبة لكفالة حقوق المرأة بما يتناسب والمواثيق الإنسانية والدولية لاسيما في ظل انضمامها إلى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة عام ٢٠٠٢ .

وانتهجت مملكة البحرين منذ استقلالها سياسة خارجية متوازنة وفاعلة تحقق المصلحة الوطنية وتدعم القضايا العربية والإسلامية وأكدت على أهمية التعاون بين الدول والشعوب في إطار مبادئ الشرعية الدولية وركزت في هذا الصدد على دعم استمرارية التعاون والتكامل بين دول مجلس التعاون الخليجي منذ إنشائه عام ١٩٨١ وصولا نحو الوحدة الخليجية الكاملة وحرصت على تدعيم دور جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي في دفع آليات التعاون والعمل المشترك فيما بين أعضائها مهتمة بالعمل على تحقيق السلام العادل والشامل في منطقة الشرق الأوسط بقيام الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس فضلا عن حفظ أمن العراق واستقراره ووحدة أراضيه والدعوة إلى إخلاء المنطقة من أسلحة الدمار الشامل .. كما أعربت مملكة البحرين عن تضامنها مع لبنان عبر تشكيل لجنة عليا لدعم الشعب اللبناني في مواجهة الاعتداءات الإسرائيلية .

وزارة الصناعة والتجارة البحرينية تحقق طفرة كبيرة في مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي لعام 2006م

المنامة / بنا :

حققت وزارة الصناعة والتجارة في مملكة البحرين طفرة كبيرة في عام ٢٠٠٦ في مـ قدار مساهـمتها في الناتج المحلى الإجمالي إذ بلغت حصة القطاع الصناعي ما يعادل ١٢,٥ بالمائه من إجمالي الناتج المحلى كما قفزت نسبة مساهمة هذا الـ قطاع خلال السنوات الخمس الماضية بمعدل ٨٣,١ بالمائة إلى ٦٥٥,٨ مـليون دينار بحـريني وتسعى الوزارة إلى رفع هذه النسبة بمعدل ثلاثة أضعاف من خلال تنفيذ إسـ تراتيجيتها الصناعية الجديدة التي تركـز على توفير قطاعات ذات عوائد اقتصادية عاليـ ة قادرة على توفير وظائف ذات أجور مرتفعة وتستقطب احدث تقنيات الصناعة إلى المملكة.

وقد طرحت الوزارة خلال هذا العام ٣٤ مشروعا كان أخرها ألاثني عشر مشروعا التي طرحتها الوزارة في ملـتقى (استثـ مر في البحرين) الذي عقد أمس الأول وتتراوح نسبة العائد منها بين ١٨ بالمائة و٤٣ بالمائة وذلك قياسا بـ ٣٣ فرصة استثمارية العام الماضي.

وتعمل مملكة البحرين على تنفيذ إستراتيجية تعتمد على رفع مساهمة القطاع الخـاص في تنويع التنمية الصناعية بصورة عامة ونشر الوعي الصناعي في البلاد بما يعكس أهمية دور الصناعة والتطوير الدائم للبنية التحتية وتحسينها بالإضافة إلى العمل على الدفع بالصناعات الصغيرة والمتوسطة والتحويلية والعمل على جذب الصناعات ذات الطابع التقني العالي والصناعات المعلوماتية المتميزة.

وقد وضعت وزارة الصناعة والتجارة إستراتيجية ترويجية متكاملة تشمل القطاعين الصناعي والتجاري وشرعت بالتعاون مع مجلس التنمية الاقتصادية وبعض الجهات الحكومية الأخرى كوزارة المالـ ية ومؤسسة نقد البحرين إضافة إلى غرفة تجارة وصناعة البحرين كممثلة للقطاع الخاص في تنفيذ هذه الإستراتيجية والتي شملت في مراحلها الأولى تعديل التشريعات والقوانين الخاصة بالقطـ اع التجاري وتحديثها وتهيـئة الأرضية القانونية لتسجيل وإقامة المشاريع المختلفة بالإضافة إلى تسهيل إجراءات التسجيل وإضفاء المزيد من المرونة على هذه العملية إلى جـ انب إلغاء الاشتراطات الغير قانونية لإتمام هذه العملية.

كما عملت وزارة الصناعة والتجارة ومن خلال لجنة مختصة برئاسة وزيرها الدكتور حسن عبدالله فخرو على تحديث وتعديل قانون الشركات التجارية بحيث أصبح متماشيا مع المتغيرات الاقتصادية العالمية ومتوائما في الوقت نفسه مع اتفاقية التجارة الحـرة مع الولايات المتحدة الأمريكية.

ويمكن استعراض أهم انجازات وزارة الصناعة والتجارة على الصعيدين الصناعي والتجاري كما يلي:

أولاً/ على الصعيد الصناعي

حققت وزارة الصناعة والتجارة زيادة كبيرة في عدد التراخيص والاستثمارات الصناعية الممنوحة للمشاريع الصناعية حـ يث تشير إحصائيات الوزارة إلى زيادة الاستثمارات في القطاع الصناعي بنسبة ١٨٠ في المائة عام ٢٠٠٦ كما ارتفع عدد التراخيص الصناعية المبدئية والنهائية التي صدرت خلال النصف الأول من العام الجاري إلى ١٢٨ ترخيصا مبدئيا و١٠٨ تـ رخيصا نهائيا مقارنة مع ١٢٢ ترخيصا مبدئيا و٤٣ ترخيصا نهائيا في الفترة نفسها من العام الماضي.

كما أظهرت إحصائيات الوزارة تحقيق ارتفاع في حجم الاستثمار في القطاع الصناعي وفقا للتراخيص النهائية بلغ نحو ٢٥٤ مليون دينار بحريني مقارنة بتسعة ملايين دينار في الفترة نفسها من العام الماضي.

ووفـــقـــا للإحـــصـــائـــيـــة الصادرة عن وزارة الـصناعة والتجارة التجارة في شهر أكتوبر الماضي بـشـأن نـسـبـة مساهمة الأنشطة الصناعية المختلفة بالمملكة يتبين بان قطاع صناعات مواد البناء يتصدر قائمة الأنشطة بالنسبة إلى حجم مساهمته في الناتج الإجمالي حيث تصاعد بشكل متسارع من ١٤,٧ ملايين دينار عام ٢٠٠١ ليصل إلى ٤١,٥ ملايين عام ٢٠٠٥ أي ان نسبة الزيادة قد بلغت ١٨٢بالمائة وهذا ما يشكل طفرة في حجم مساهمة هذا القطاع في النشاط الاقتصادي.

ويلي ذلك قطاع صناعات الألمنيوم الذي تدرجت نسبة مساهمته من ١٢٦,٩ ملايين دينار عام ٢٠٠١ إلى ١٣٧,١ مليون عام ٢٠٠٢ ثم إلى ١٣٨,١ ملايين عام ٢٠٠٣ ثم ١٢٤,٧ ملايين عام ٢٠٠٤ ووصل في عام ٢٠٠٥ إلى ٢٥٢,٣ ملايين.

وجاء بعد ذلك قطاع الصناعات البتروكيماوية والذي بلغت نسبة النمو فيه ما بين عامي ٢٠٠١ و٢٠٠٥ نحو ٩٥,٦ بالمائة اذ تدرج حجم المساهمة من ٩٤,٤ ملايين دينار عام ٢٠٠١ حتى وصل إلى ١٨٤,٧ ملايين عام ٢٠٠٥ ثم جاء قطاع الصناعات المعدنية الذي نما بدوره وزادت نسبة مساهمته في الناتج الإجمالي من ٤٣,٧ ملايين دينار عام ٢٠٠١ ليصل إلى ٧٨,٧ ملايين عام ٢٠٠٥ أي ان نسبة الزيادة بلغت ٨٠ بالمائة.

كما حقق قطاع الصناعات الغذائية نموا ملحوظا بنسبة ٥٧ بالمائة خلال هذه الفترة من ٢٣,٩ ملايين دينار عام ٢٠٠١ ليصل إلى ٣٧,٦ ملايين عام ٢٠٠٥م.

تلي ذلك قطاع الصناعات الكيماوية الأخرى والذي ارتفعت مساهمته من ١٣ مليون دينار عام ٢٠٠١ إلى ١٧,١ مليون عام ٢٠٠٥ أي بنسبة زيادة بلغت ٣٢بالمائة.

كما عملت الوزارة وطبقا لتوجيهات الحكومة الموقرة على تقديم كافة أشكال الدعم الصناعي المتمثلة في الإعفاء الجمركي على الآلات والمعدات والمواد الخام حيث تم في العام الماضي إعداد ومراجعة ١٢٣ تقريرا والموافقة النهائية عليها ومتابعة متطلبات اللجان المتخصصة على مستوى دول مجلس التعاون والمتعلقة بمكافحة الإغراق وحماية المنتجات الوطنية وضوابط إعفاء مدخلات الصناعة من الضرائب والرسوم الجمركية.

وبالإضافة إلى ذلك تقوم الوزارة بعمل زيارات ميدانية للمصانع بشكل دوري لغرض منح أو تجديد الإعفاء الجمركي للمصانع وكذلك تقوم بمتابعة المشاكل التي تواجه المصانع.

وفيما يتعلق باتفاقية التجارة الحرة ومتطلبات القطاع الصناعي في البحرين ليكون قادر على المنافسة في ظلها أكدت وزارة الصناعة والتجارة ان الدعم الحالي المقدم للقطاع الصناعي في مملكة البحرين والمتمثل في منح الإعفاءات الجمركية لمدخلات الصناعة من المواد الخام والآلات والمعدات وقطع الغيار سوف يساعد في هذا المجال وهو مسموح حسب مقررات منظمة التجارة العالمية والقطاع الصناعي في المملكة لا يحصل على الدعم المباشر الغير مسموح حسب مقررات منظمة التجارة العالمية والمتمثلة في الإعلانات المالية المباشرة وغير ذلك وبالتالي فانه مع التطور الحاصل في صناعاتنا المحلية وإتباعها للمواصفات العالمية ومواكبتها للتغيرات الاقتصادية العالمية فإنها ستكون قادرة على المنافسة مع مثيلاتها الأجنبية.

وفيما يتعلق بالقسائم الصناعية أوضحت الوزارة بأن مجموع القسائم التي تم تخصيصها في الفترة من يناير وحتى منتصف يونيه ٢٠٠٦ بلغت ٧ قسائم في المناطق الصناعية المختلفة التابعة للوزارة وبمساحة تقدر ب ٣٠٠,٣٠ متر مربع فيما تم تخصيص ١٠ قسائم في منطقة البحرين العالمية للاستثمار وبمساحة تقدر ب ١٥٣,٧٥٠ متر مربع.

وعلى صعيد قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة والحرفية تبنت وزارة الصناعة والتجارة مبادرات متميزة سواء بشكل منفرد أو بالتعاون مع الجهات الأخرى ذات العلاقة كمنظمة الخليج للتنمية الصناعية أو برنامج الأمم المتحدة للتنمية الصناعية حيث استطاعت قطع شوط كبير في مجال تنشيط هذا القطاع وتشجيع المزيد من الشباب العاطل عن العمل في الاندماج فيه من خلال التخصصات المختلفة خصوصا في ظل مرونة الإجراءات المتبعة من قبل الوزارة من جهة وتوفير البرامج التدريبية المساعدة من جهة أخرى.

ثانيا/ على الصعيد التجاري

شهد القطاع التجاري انتعاشا ملحوظا في عام ٢٠٠٦ في عدد الشركات والمؤسسات المحلية والإقليمية الضخمة التي تأسست في البلاد وتلك الأجنبية التي قررت اتخاذ المملكة مقرا لإدارة عملياتها في المنطقة حتى وصل عددها الإجمالي إلى حوالي ٤٠٧٥٩ مؤسسة نشطة منها ٦٩٤٨ شركة تجارية بأنواعها المختلفة و ٣٣٨١٢ مؤسسة تجارية فـ ردية وتقدر نـ سبة استثماراتها قرابة عشرة مليارات وثلاثة الأرباع مليار دينار منها حدود المليار دينار استثمار سعودي وتمثل ثلاثة عشر بالمائة بالنسبة إلى عموم الاستثمار الأجنبي في البحرين كما تشهد القطاعات الأخرى انتعاشا ملحوظا تجلى في عدد من المجالات والتي من بينها على سبيل المثال:

أولاً / القطاع العقاري الذي شهد طفرة كبيرة في العامين الماضيين وما يزال وذلك لقناعة المستثمرين بسلامة الوضع الاقتصادي والسياسي في مملكة البحرين.

ثانيا / التوسع في بناء المجمعات التجارية والمالية وبناء مجمعات أخرى جديدة مثل (سيتى سنتر) والمجمعات المتخصصة كمرفأ البحرين المالي ومركز التجارة العالمي وثالثا بناء المجمعات السكنية الضخمة كجزر أمواج ودانة البحرين ورفاع فيوز وغيرها.

ثالثا / زيادة تأسيس الشركات وخاصة المشتركة بين رأس المال المحلى والأجنبي. وتنصب أولويات وزارة الصناعة والتجارة في الوقت الراهن على ترويج مملكة البحرين كنقطة مهمة في منطقة الخليج العربي لاستقطاب المعارض الدولية المتخصصة وقد أعدت الوزارة برنامجا مكثفا خلال علم ٢٠٠٦ . ومما سبق يتبين أن مملكة البحرين ماضية قدما وبخطوات مدروسة في تنفيذ إستراتيجية التنمية الشاملة التي تتبناها لتنويع مصادر الدخل القومي بهدف تقليل مخاطر الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي للدخل الأمر الذي يضمن حياة كريمة للمواطنين ويساهم في تفادى النتائج السلبية للتقلبات الاقتصادية العالمـ ية على الاقتصاديات الوطـ نية.

بن راشد يهنئ الإماراتيين بـ"أول تجربة انتخابية ديمقراطية حرة"

بدء أول انتخابات في الإمارات لاختيار أعضاء في المجلس الوطني

دبي / وكالات:

بدأ في ابوظبي والفجيرة أولاقتراع في الإمارات العربية المتحدة لانتخاب عشرين من الأعضاء الأربعين في المجلس الوطني الاتحادي.

وستتواصل هذه الانتخابات التي تنظم على مراحل، الاثنين والأربعاء المقبلين، باقتراع أعضاء الهيئة الانتخابية في كل من الإمارات السبع لمرشحين من هذه الهيئة حصرا.

ويبلغ عدد أعضاء الهيئات على مستوى الإمارات ٦٦٨٩ شخصا بينهم ١١٨٩ امرأة في هذا البلد الذي يبلغ عدد مواطنيه ٨٢٥ الفا بينهم ٣٠٠ ألف تجاوزوا سن الثامنة عشرة ويتنافس في الانتخابات ٤٣٩ مرشحا بينهم ٦٥ امرأة.

ووجه نائب رئيس دولة الإمارات و رئيس مجلس الوزراء الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم رسالة إلى شعب الإمارات بهذه المناسبة هنأه فيها بالإنجازات العظيمة التي تحققت على كافة الصعد والتي تتوج بأول تجربة انتخابية حرة وديمقراطية لنصف أعضاء المجلس الوطني الاتحادي الذي يعتبر ممثلاً حقيقياً للشعب ولسان حال المواطنين لدى السلطة التنفيذية لنقل وترجمة مطالبهم وتطلعاتهم للحفاظ على حقوقهم في العيش الكريم والعمل الشريف والكرامة والإنسانية. ودعا الشيخ محمد بن راشد أعضاء الهيئات الانتخابية الذين يمثلون مختلف شرائح المجتمع أن يجسدوا خلال ممارستهم لحقهم الانتخابي مفهوم التكافل والتضامن وتعميق روح الانتماء لهذا الوطن وقيادته وهويته العربية والإسلامية بعيدا عن الفئوية والتعصب الذي لا يخدم الوطن والمواطنين ومصالحهما العليا.

وأكد بن راشد أهمية التطبيق الديمقراطي الحضاري للبرنامج الوطني الذي حدد رئيس دولة الإمارات الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان والمتمثل في الانتقال إلى خطوة جديدة من العمل السياسي والديمقراطي كمرحلة تأسيسية يتمكن كل مواطن ومواطنة من خلالها من التعبير الحر عن رأيه وانتخاب من يراه مناسبا وكفؤا لخدمة وطنه ومجتمعه وقادرا على التفاعل والتعاون البناء مع زملائه في المجلس كي يتمكنوا من تفعيل دور وأداء رسالته النبيلة على أكمل وجه.

السعودية بالمرتبة (١٨) بين كبرى الدول المصدرة عالميا

الرياض / وكالات :

قالت منظمة التجارة العالمية إن السعودية احتلت المرتبة الـ١٨ بين كبرى الدول المصدرة في العالم والمرتبة الـ٣٦ بين كبرى الدول المستوردة.

وأضافت المنظمة في التقرير الإحصائي السنوي للعام ٢٠٠٦ الذي يصدر في الـ٢٠ من الشهر الجاري ونشر في الرياض أن قيمة صادرات السعودية العام الماضي بلغت ١٨١,٤ مليار دولار مقارنة مع ١٧٨,٨ مليار دولار عام ٢٠٠٤.

وأشارت إلى أن قيمة مستوردات المملكة في العام ٢٠٠٥ بلغت ٥٩,٤ مليار دولار مقابل ٥٦,١ مليارا في العام قبل الماضي. وشكلت صادرات السعودية ما نسبته ١,٧٪ من الصادرات العالمية العام الماضي، وهي نفس النسبة التي حققتها عام ٢٠٠٤ مقابل ١,٣٪ عام ٢٠٠٣.

وجاءت مرتبة السعودية في مجال الصادرات بعد ألمانيا والولايات المتحدة والصين واليابان وفرنسا وهولندا وبريطانيا وإيطاليا وكندا وبلجيكا وهونغ كونغ وكوريا الجنوبية وروسيا والمكسيك وتايبيه الصينية وإسبانيا، وقبل ماليزيا وسويسرا والسويد والنمسا والبرازيل والإمارات وتايلند وأيرلندا وأستراليا والنرويج والهند وبولندا وإندونيسيا والدانمارك وجمهورية التشيك وتركيا وفنلندا وهنغاريا وإيران وفنزويلا وأفريقيا الجنوبية.

وفي مجال الصادرات العالمية للبتروكيماويات احتلت السعودية المرتبة الـ١٦ عالميا بتصديرها ما قيمته ١٣,٧٠ مليار دولار.

يشار إلى أن صادرات السعودية النفطية للولايات المتحدة بلغت ٢٨,١٣ مليار دولار تعادل ٩,٤٪ من الواردات النفطية الأميركية.

دبي تشهد أكبر عملية للرهن العقاري في العالم بـ ٤,٢ مليارات دولار

دبي / وكالات :

سجلت دائرة الأراضي والأملاك بدبي أعلى رهن عقاري في العالم على قطعتي أرض مملوكة لشركة نخيل القابضة بمبلغ ١٥,٥ مليار درهم (٤,٢ مليار دولار) مقدمة من بنك دبي الإسلامي. وتقع قطعتا الأرض في واجهة دبي البحرية "واتر فرونت" في منطقة جبل علي، وهي من مناطق التملك الحر بدبي. ونسبت وكالة الأنباء الإماراتية (وام) إلى جمعة بن حميدان، مساعد المدير العام بالدائرة، عقب توقيعه اتفاقية الرهن في دبي قوله إن هذا التسجيل يعتبر اكبر إجراء رهن تسجله دائرة الأراضي والأملاك منذ تأسيسها. وأضاف حميدان أن الدائرة درست كافة الجوانب القانونية لشركة نخيل القابضة والمشروع المطروح وتأكدت من تطابقها مع قانون التسجيل العقاري المعتمد في إمارة دبي، موضحا أنه بسبب حجم الرهن كان من الضروري توثيقه بدائرة الأراضي والأملاك باللغتين العربية والإنجليزية.

من جانبه، أكد كاتنج كويك المدير المالي لشركة نخيل القابضة أن هذا الرهن يعتبر الأكبر على مستوى العالم، واصفا سوق دبي العقاري بأنه من أكبر الأسواق الواعدة في العالم.

وأضاف كويك أن هذا الرهن سيستخدم في إصدار صكوك تستفيد منها الشركة مع احتفاظها بالأراضي باعتباره شكلا من أشكال التصرف العقري الذي يعود بالفائدة على كل الأطراف.

أخي المكلَّف :
أنت ملزم بحكم القانون بتسجيل نفسك لدى المصلحة لأغراض الضريبة العامة على المبيعات، إذا بلغت قيمة مبيعاتك من السلع والخدمات الخاضعة للضريبة (خمسين مليون ريال) سواءً كنت تقوم ببيع سلع أو تأدية خدمات
مصلحة الضرائب/ تلفون : ٥٠٧٢٨٠ فاكس : ٢٤٩٨١٤